

مؤسسات التنشئة الاجتماعية وإنتاج الجريمة في الوسط الاجتماعي

د. شيخ علي

جامعة البليدة 02 ، الجزائر.

Shikh3ali@gmail.com

| تاريخ النشر Publication date | تاريخ القبول Acceptance date | تاريخ التلقي Submission date |
|---------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|
| 2019-11-26 | 2019-10-16 | 2019-07-01 |

ملخص

ارتبط ظهور السلوكات المخالفة للقواعد الاجتماعية بضعف وانهيار عملية التنشئة الاجتماعية التي أضحت اليوم قائمة على تلك الأساليب المتذبذبة بين الإهمال والتفريط والتشدد والتسلط وغياب الأسلوب الديمقراطي ، ما أفرز ظاهرة الانحراف وتفشيها في المجتمعات بدون استثناء والتي أنتجت الجريمة بأنواعها (اعتداء على الأطفال ، خطف ، البغاء ، الاغتصاب ، قتل ، سرقة) ، كما أن الجرائم لم تحصر في المجال الاجتماعي بل امتدت إلى كل المجالات منها (السياسية ، الاقتصادية ، الدينية ، القانونية) ، ما انعكس سلبا على الاستقرار الاجتماعي ، أصبح الفرد في ظل هذه الأوضاع غير آمن. تشهد المجتمعات العربية والمجتمع الجزائري على وجه التحديد نماذج وأنماط من الجرائم ارتبط ظهورها بضعف الرقابة وانهيار النظم والأنساق الاجتماعية التي اعتبرت في جانب الآخر سببا في إنتاج الجريمة والسلوك الانحرافي. فكيف ساهمت مؤسسات التنشئة في إنتاج ظاهرة الانحراف والجريمة داخل المجتمع؟

كلمات المفتاحية: ، الانحراف ، الجريمة ، سلوك الإجرامي ، الجنوح ، أنوميا ، للامعيارية.

Abstract

Institutions of socialization and production of crime in the social environment (Dr. Shikh Ali, Blida University)

The emergence of behaviours that violate social norms was associated with weakness and collapse of the process of socialization that today is based on these oscillating methods between negligence, extremism, domination and absence of democracy, what produced the phenomenon of deviance and spread in communities without exception, which produced the crime of all kinds (assault on children, kidnapping, prostitution, rape, murder, stealing) also not confined to the social sphere but extended to all areas (political, economic, religious, legal) of which has negatively affected social stability in these circumstances, the individual becomes insecure. The Arab societies and particularly Algerian community are witnessing models and pattern of crimes whose appearance has been linked to the weak surveillance and breakdown of social systems and structures, which was considered on the other hand a reason for the production of crime and the behaviour of deviance. How did the institutions of socialization contribute to the production of the phenomenon of deviance and crime?

- **Key words:** crime, delinquency, deviance, anomaly, dysfunction, criminal behaviour.

تمهيد:

تعتبر ظاهرة الجريمة والانحراف إحدى أهم الظواهر الاجتماعية التي يهتم بدراسة علم الاجتماع وفروعه وبأكثر تحديد (علم الاجتماع الجريمة ، علم الاجتماع الجنائي ، علم النفس الجنائي ، علم الاجتماع العنف والإرهاب) ، وذلك من خلال تسليط الضوء على نشأة هذه الظاهرة داخل المجتمعات الإنسانية وما هي الأشكال التي اتخذتها والأساليب الممارسة فيها وأسباب بروزها في المجتمع وأثرها على الفرد والجماعة في الوسط الاجتماعي ، إضافة إلى نوع العقاب والجزاء الذي يتعرض له المعتدي ، وقد كانت هذه الظاهرة (أي الجريمة والانحراف) محل اهتمام من طرف باحثين ومفكرين في علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا من أهمهم (سيزارو لومبروز ، إميل دوركايم ، أنريكو فيري ، روبرت ميرتون ، سيغموند فرويد ، كارل ماركس وغيرهم كثيرون) ، فكل واحد منهم فسر أسباب ظهورها وانتشارها في المجتمع حسب ما يراه مناسب ويتفق مع توجهه النظري ، فمنهم من ربطها بالجانب الوراثي ومنهم من أرجعها لضعف القواعد الاجتماعية ومنهم من أكد أن لها علاقة بالمكان الذي يعيش فيه الفرد ، ومنهم من ربطها بالفكرة الصراع الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية ، غير أن الواقع يثبت أن كل هذه العوامل التي ذكرها الباحثين وعوامل الأخرى تشترك في إنتاج الجريمة والانحراف داخل المجتمع. لقد أضحت اليوم هذه الظاهرة منتشرة على نطاق واسع في العالم ولم تقتصر على مجتمع بل امتدت إلى كافة المجتمعات كما أنها لم تقتصر على جانب واحد بل شملت جميع الجوانب. المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات يعرف انتشار واسع لهذه الظاهرة على المستوى الفردي والجماعي ، حيث اتخذت صور كثيرة تعددت فيها أساليب ووسائل كما أنها لم تنحصر في فئات معينة بل شملت كل فئات من الذكور والإناث من مختلف الأعمار ، فهل هذا راجع لضعف عملية التنشئة والرقابة الاجتماعية ؟ أم أن هناك عوامل أخرى تقف كستار يتعذر علينا كشفه ؟ أم أنها ارتبطت بالمجال المسكوت عنه (الطابو)؟

أولاً- مفاهيم الدراسة:**1- الأنوميا:**

" هي غياب القواعد المنظمة للسلوك الصحيح داخل الوسط الاجتماعي ، " فالتنظيم الاجتماعي كما يراه إميل دوركايم E. Durkheim يشكل جهازا ضابطا للسلوك الأفراد في المجتمع وحين يختل مثل هذا الجهاز ويضطرب في تادية وظيفته الضابطة ينطلق الأفراد وراء تحقيق أهدافهم متجاوزين كل الأهداف المقررة والوسائل المقررة لتحقيقها ، وعندئذ تفقد الجهة التقليدية الضابطة قدرتها على تصحيح مسيرة الأفراد وضبط سلوكهم ولذلك يتعرض المجتمع إلى حالة عدم انتظام حيث تغيب السوية الاجتماعية ويحل الشذوذ أو الانحراف هذا ما يحدث في الغالب خلال الأزمات الاقتصادية الحادة أو خلال الرفاه الاقتصادي المفاجئ أو نتيجة للتغير التقني السريع حيث ينطلق الأفراد وراء تحقيق أهداف عريضة ليست بوسعهم تحقيقها أو قد يستحيل عليهم تحقيقها أحيانا فالأزمات الاقتصادية الشديدة تضعف من قدرة الأفراد على مواصلة عملية التوافق الاجتماعي المطلوب وذلك بما لديهم من إمكانيات ضئيلة. (نجيب ، 2008) إن ضعف المعايير الاجتماعية ينعكس أثرها على جل أنساق المجتمع ، فغياب الرقابة والإجراءات الردعية تفتح المجال لظهور الانحراف بصوره المختلفة نتيجة لفقدان مؤسسات التنشئة زمام الأمور في مراقبته أفرادها ، ما يعجل من وتيرة انهيار البناء الاجتماعي.

2- المرض الاجتماعي:

يعرفه ليميرت في كتابه الموسوم (بالمريض الاجتماعي): " بأنه شكل من أشكال الاضطراب الذي يعتري المجتمع والذي يؤثر تأثيراً سلبياً في صحة الفرد وحيويته وقدرته على أداء مهامه المناطة به مع عجزه نتيجة ذلك على تكيفه للمجتمع الذي يوجد فيه ويتفاعل معه. أما ديفيد ميكانيك D.Mechanic فيرى بأنه: حالة باثولوجية تتأثر الفرد وتجعله غير قادر على أداء واجباته الاجتماعية ، فضلاً عن دورها في حثه على الانسحاب كلية من المجتمع لأنه لا يمتلك المؤهلات التي تعينه على القيام بأدواره الاجتماعية.(سعيدة، 2013) يعتبر الانحراف مرضاً اجتماعياً يصيب المجتمع فينعكس أثره على الأنساق الاجتماعية وبأخص الفرد الذي يعتبر العنصر الأساسي في المنظومة الاجتماعية ، وبالتالي فالمرض الاجتماعي هو تلك الاضطرابات ذات طابع السلبي ارتبط ظهورها بتلك التغيرات التي عرفها المجتمع وعجزه عن التكيف مع مستجداتها نتيجة لضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي .

3- اللامعيارية:

"هي حالة الانعدام الأخلاقي للوسائل القائمة في كثير من الجماعات التي تتميز بانعدام التكامل بين المكونين الأساسيين للبناء الاجتماعي وهي أيضاً حالة الانعدام النظامي التي تتميز بها هذه الوسائل الثقافية. إن الفكرة التي يعالجها (ميرتون Merton) تنظر إلى الصراع بين الأهداف المحددة ثقافياً للمعايير النظامية باعتباره مصدراً للامعيارية ، فالصراعات بين المعايير التي تتمسك بها الجماعات فرعية مختلفة توجد داخل المجتمع الواحد ، غالباً ما تنجم عن اعتناق شديد للمعايير أو امتثال شديد لها في كل الجماعة فرعية ، ولهذا الصراع بين القيم والمتفق عليها ثقافياً والمعوقات البنائية للاجتماعية القائمة أمام هذه القيم هو الذي يمارس ضغط السلوك الانحرافي ويدمر النسق المعياري.(نجيب، 2008) حسب ميرتون اللامعيارية هي الخلل الذي يعاني منه نسق من أنساق الاجتماعية بسبب التضارب في القيم والمعايير ، فالخلل في عملية التنشئة الأسرية ينجم عنه صراعاً داخل الأسرة ما يؤدي إلى إنتاج مظاهر سلبية ينعكس أثرها على الأفراد ، وبذلك فاللامعيارية يقترب مضمونها من مصطلح الأنوميا عند دوركايم ، فأولى هي الخلل الوظيفي في النسق القيمي أما الثانية فهي غياب القواعد المحددة للسلوك الصحيح داخل المجتمع. فالظاهرة الإدمان على المخدرات في أوساط الشبانة يرتبط بضعف الرقابة من قبل مؤسسات الضبط الاجتماعي وبالتالي وجود خلل وظيفي(اللامعيارية) في نظام القيمي لهذه المؤسسات .

4- الانحراف:

"الانحراف بصفة عامة ، هو عدم الامتثال أو عدم الانصياع لمجموعة من المعايير المقبولة لدى قطاع مهم من الناس في الجماعة أو المجتمع ، ولا يمكن على هذا الأساس أن نضع خطأ واضحاً وفاصلاً في أي مجتمع بين المنحرفين من جهة والممتثلين من جهة الأخرى. (أنتوني ، 2005) وهو أيضاً " ذلك الفعل الشائن الذي يظهر بصورة انتهاك أو تجاوز صارخ أو ارتكاب للمحظور يحدث من جرأته مظاهر سيئة على صاحبه وعلى الآخرين ، وإذا ما بالغ أحدهم في الانتهاك بحسب تعريف معاجم العلوم الاجتماعية- يوصم بالعار وينبذ ويرفض أو قد يعاقب. برأي بعض الباحثين لا يعني تعبير الانحراف ، انحلال أو فساد بقدر ما يعني(تصرف بعيد عن معايير الجماعة).(مأمون، 2011) ظاهرة الانحراف من الظواهر الاجتماعية الأكثر سلبية وقد تطرق إليها مجموعة من الباحثين أمثال دوكايم وتأكيده على فكرة الأنوميا ، وميرتون ودراسته حول اللامعيارية ، وكارل ماركس واهتمامه بالصراع الاجتماعي كلها نماذج تؤكد بصورة أكثر وضوحاً أن الانحراف الاجتماعي يصنف من المصادر التي ينتج عنها انهيار المجتمع .

5- الجريمة:

"هي سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة الجزاءات سلبية تحمل صفة الرسمية. أو هي السلوك الذي تحرمة الدولة لما يترتب عليه من ضرر على المجتمع، والذي تتدخل لمنعه بعقاب مرتكبيه.(مُجَد وآخرون، 1994)

" الجريمة من الوقائع الاجتماعية التي لازمت المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور، وعانت منها الإنسانية على مر الزمن. والجريمة ليست شيئاً مطلقاً، بمعنى أنها تدل على فعل ثابت له أوصاف محددة، ولكنها شيء نسبي تحدده عوامل كثيرة، منها الزمان والمكان والثقافة. فقد كانت بعض الأفعال في الماضي لا تعد من الجرائم، ولكنها أصبحت جرائم في المجتمع الحديث. نفذها مرتكبوها ويعاقب عليها القانون، بل إن الجريمة في العصر الحاضر قد يختلف معناها في مجتمع عنه في آخر لاختلاف المجتمعات في عناصر ثقافتها وحضارتها.(سامية، 2005) من خلال هذه التعاريف يتضح أن الجريمة من السلوكات الاجتماعية السلبية التي لها تأثير كبير على مختلف الأنساق الاجتماعية وهي لا تقتصر على جانب بل تتسم بالتنوع والاختلاف من مجتمع لآخر حسب خصوصية كل مجتمع، فالجريمة هي قيام بفعل يعرض الفرد للعقوبة ويسبب للطرف الآخر ضرر جسدي(اعتداء بالسلاح، ضرب، اختطاف وتهديد بطلب فدية في مقابل إطلاق سراحه) أو ضرر مادي(سرقة ممتلكات أموال، وثائق بالغة الأهمية، أو حرق منزل، سيارة)، وبالتالي فالجريمة هي قيام فرد مجهول الهوية باعتداء على فرد(ذكر/أنثى)، عن طريق قتله أو ضربه أو سرقة ممتلكاته بدون وجه حق، ويتعرض مرتكبها إلى العقاب والجزاء حتى يكون عبرة لمن تسول له نفسه قيام بفعل يكون من نتائجه وجود ضحايا. وعليه، فالجريمة لا تقتصر على مجال بل ينتشر مداها ليشمل كل الجوانب، والمجتمع الجزائري يعرف أنماط مختلفة من الجرائم منها(جريمة القتل والسرقة، الاغتصاب، الاعتداءات الجنسية على الأطفال القصر، الاختطاف، تزوير الأموال والوثائق، الاعتداء على النساء، الاعتداء على الأصول(الوالدين)، السحر والشعوذة، جرائم الأخطاء الطبية، إهمال النساء الحوامل ما يعرضهن في مرات كثير إلى الموت وغيرها من الجرائم التي أصبحت تغطي على كل الأوساط الاجتماعية ومرتكبوها ينتمون إلى مختلف فئات الاجتماعية(ذكور/إناث/مراهقين/شباب/كهول/حتى كبار في السن).

6- سلوك الإجرامي:

"لقد أقام (تارد Tarde) نظريته في تفسير السلوك الإجرامي والتي أطلق عليها نظرية التقليد والمحاكاة، ويرى تارد أن كل نمط من أنماط سلوك الاجتماعي تنشأ وتتكون وتتطور وفق قوانين أساسية يخضع لها جميع أفراد، ويعد قانون التقليد أو المحاكاة أحد هذه القوانين التي تخضع الجريمة في تكوينها له. ويرى تارد إمكانية انتقال السلوك الإجرامي بين الأفراد عن طريق الاختلاط والتواصل الاجتماعي، فقد أكدت أغلب الدراسات أن التقليد أو الاختلاط كان عنصراً أساسياً في تطوير بعض أنواع السلوك الإجرامي، وبوجه خاص في أشكاله المنظمة كالجريمة الاحترافية(كالبغاء، واتجار المخدرات).(محمود، 2009) حسب تارد فالفرد في سلوكاته يعتمد في أحيان كثيرة على تقليد طرف الآخر في ما يقوم به من الأفعال وقد تكون هذه الأفعال سلبية ينعكس أثرها على فرد ويصبح في ظلها وجود معتدي ومعتدى عليه، وبالتالي فالسلوك الإجرامي يرتبط مضمونه بفكرة التقليد والمحاكاة في السلوكات والأفعال.

ثانيا- ظاهرة الجريمة والانحراف في المجتمع الجزائري:

"يحرص كل مجتمع على حفظ الأمن والاستقرار فيه ، وذلك بوضع مجموعة من القوانين والمعايير والأعراف والتشريعات التي تحدد ما هو الصواب وما هو الخطأ ، وما هو الحلال وما هو الحرام. ويخرج بعض الأفراد من وقت للأخر عن العرف والمعايير السائدة في المجتمع مما يعرضهم للاستهجان أو انتقاد المجتمع إذا ما كان السلوك يخالف قوانين المجتمع وتشريعاته فإن سلوكه في هذه الحالة جريمة مما يعرضه لعقاب المجتمع فالجريمة هي (كل سلوك غير قانوني لا يوافق عليه المجتمع ، ويعرض الفرد لعقاب المجتمع. والسلوك الغير القانوني يختلف من مجتمع إلى آخر ، ومن مكان إلى آخر ، فعلى سبيل المثال يعد الإجهاض جريمة في بعض الدول الإسلامية يعاقب عليها القانون في حين لا يعتبر كذلك في بعض المجتمعات الغربية وبعض المذاهب الأخرى. (هند، دون سنة) تشكل السلوكات المخالفة للقواعد الاجتماعية التي سنها المجتمع أمرا مستهجنا يعاقب فاعليه بأنواع من العقوبات حتى لا يعود للقيام بمثل هذه السلوكات والأفعال ، فالظاهرة الجريمة والانحراف أضحت اليوم من أهم المسائل التي تشغل تفكير الباحثين والمفكرين من شتى التخصصات كونها من المصادر التي تعلن بانهايار النظم والأنساق الاجتماعية وتقضي على الأمن والاستقرار داخله ويصبح الفرد غير آمن من هذه الظاهرة التي أصبحت تفتك بالصغير والكبير دون تمييز ومن يقومون بهذه الأفعال ينتمون إلى كلا الجنسين ومن مختلف الفئات العمرية. وكغيره من المجتمعات يعرف المجتمع الجزائري هو آخر تنوعا في شتى أنماط السلوك الإجرامي والانحرافي بين أوساطه ، هذا الانتشار الكبير للجريمة في المجتمع الجزائري سببه أولا نقص الرقابة وضعف عملية التنشئة الاجتماعية ، أثر جماعة الرفاق أو صحبة على الفرد ودفعه للقيام بأعمال عنف ضد الآخرين ، دور وسائل الإعلام في نشر ثقافة العنف بمختلف أشكاله ، ضعف أجهزة الدولة في أداء أدوارها على أتم وجه. فالعقوبات التي يتعرض لها الجانحين في مجتمعنا تتراوح ما بين (سجن ، دفع غرامات مالية) ، ففي قانون العقوبات الجزائري هناك فصل مخصص للجريمة حيث تنص "مادة 27 من قانون العقوبات: (تقسم الجرائم تبعا لخطورتها إلى جنايات وجنح ومخالفات وتطبق عليها العقوبات المقرر للجنايا أو الجنح أو المخالفات. أما المادة 28 فتص على: لا يتغير نوع الجريمة إذا أصدر القاضي فيها حكما يطبق أصلا على نوع آخر منها نتيجة لظروف مخفف للعقوبة أو نتيجة لحالة العود التي يكون عليها المحكوم عليه). (قانون العقوبات ، 2015) فالهادتان تعتبران أن الجرائم المرتكبة يختلف فصل فيها حسب درجة الضرر الذي تلحقه بالمعتدى عليه بينما في الجزء المخصص لمساهمون في الجريمة تنص المادة 41(معدلة): (يعتبر فاعلا كل من ساهم مساهمة مباشرة في تنفيذ الجريمة أو حرض على ارتكاب الفعل بالهبة أو الوعد أو تهديد أو إساءة استعمال السلطة أو الولاية أو التحايل أو التدليس الإجرامي). أما المادة 42 تنص على: (يعتبر شريكا في الجريمة من لم يشترك اشتراكا مباشرا ، ولكنه ساعد بكل الطرق أو عاون الفاعل أو الفاعلين على ارتكاب الأفعال التحضيرية أو المسهلة أو المنفذة لها مع علمه بذلك). (قانون العقوبات ، 2015) ، وفي ذلك تأكيد على أن كل من كانت له يد العون في إنجاح عملية اعتداء مشاركا ومذنبا بصورة واضحة ويجب معاقبته ، وهي التي تؤكد عليها المادة 44 التي تنص على: يعاقب الشريك في جنابة أو جنحة بالعقوبة المقررة للجنابة أو الجنحة ولا تؤثر الظروف الشخصية التي ينتج عنها تشديد أو تخفيف العقوبة أو الإعفاء منها إلا بالنسبة للفاعل أو الشريك الذي تتصل به هذه الظروف ، والظروف الموضوعية للصيقة بالجريمة التي تؤدي إلى تشديد أو تخفيف العقوبة التي توقع على من ساهم فيها يترتب عليها تشديدها أو تخفيفها بحسب ما إذا كان يعلم أولا بهذه الظروف). (قانون العقوبات ، 2015)

ثالثا- مؤسسات التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالظاهرة الجرمية والانحراف:

1- الأسرة:

"هي المؤسسة التربوية الأولى التي تتلقى المولود البشري منذ مجيئه للعالم. كما تعد أول جماعة يحتك بها الطفل ويشعر بالانتماء إليها، إذ هي الأداة الرئيسية التي تنقل للطفل أغلب المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم التي تسود المجتمع بعد أن ترجمها إلى أساليب عملية لتنشئة الاجتماعية بما يتناسب ومتطلبات ثقافة المجتمع من جهة وما يتناسب مع متطلبات الأسرة ووسطها الاجتماعي الخاص من جهة أخرى. فالطفل بفطرته يحاكي ويقلد والديه في العادات والطباع والسلوكيات فإن كان الآباء في مستوى هذه السلوكيات والطباع فحتمًا ستترك أثر إيجابيا على شخصية الطفل، وعلينا أن نميز في علاقة الارتباط بالوالدين أن الابن المحاط بالوالدين يمتثلين لقواعد السلوك والمعايير الاجتماعية، فإنه يكتسب منهم الاحترام والامتثال لمعايير وقواعد المجتمع، عكس الابن الذي يكون أبواه لا يمتثلان لقواعد وقيم المجتمع أو يكونان ممن يخرقها وبالتالي تكون فرصة للجنوح كبيرة. (سوسن، 2009) تعتبر الأسرة الوسط الاجتماعي الأول الذي يكتسب فيها الفرد (الوليد) جملة من المعارف والخبرات تتمحور حول القيم والمعايير خاصة بوسط الذي يعيش فيه وما يخص المجتمع، فالأسرة قد تكون مصدرا للاحترام قواعد الاجتماعية وقد تكون مصدرا يخرق تلك القواعد ما يكون له دور في نقل تلك السلوكيات إلى أبنائها. "فالأسرة الجزائرية من بين الأسر التي تعاني الكثير من المشكلات الاجتماعية والتي أدت إلى زعزعة بنائها وعدم قيامها بوظائفها على أكمل وجه، من بينها طبيعة العلاقات، حيث تعتبر العلاقات السائدة داخل الأسرة في كل المجتمعات أساس استمرارها واستقرارها أو انهيارها وتفككها، فهي تمثل جملة من التفاعلات القائمة داخل الأسرة، وهي التي تحدد الأدوار والمهام التي يقوم بها كل عضو فيها، فكلما أنجزت الأدوار كلما ازدادت شبكة العلاقات قوة، الشيء الذي يؤدي إلى تماسك الأسرة واستقرارها، والعكس صحيح كلما كان التسيب والإهمال وعدم متابعة القيام بالأدوار، كلما ضعفت العلاقات الأسرية والنتيجة هي تفكك الأسرة وتصدها وانحراف أبنائها. (فيروز، 2005) نتيجة للتغيرات التي مست الأسرة الجزائرية الحالية فإن ذلك انعكس سلبا على أفرادها من حيث دفعهم في أحيان كثيرة إلى قيام بتصرفات عكس ما تريده أسرهم تكون نتيجتها ظهور اضطرابات تنتهي في أحيان كثيرة إلى تفكك الأسر وتشرذم الأبناء فيصبح الشارع وسطا آخر يستعملونه لتفريغ غضبهم وسخطهم من خلال اعتداء على الأفراد وسرقة ممتلكاتهم ما يعرضهم للسجن وفرض غرامة مالية كتعويض للضرر الذي سببه للآخر". من أخطر المشاكل التي تواجهها بعض الأسر الجزائرية نجد إمكانية تعرض أبنائها لخطر الانحراف أو الوقوع فيه فعلا، خاصة في الفترة الأخيرة التي انتشرت فيها الكثير من الوسائل والطرق المشجعة للانحراف، منها انتشار الجريمة المنظمة أو الإرهاب والمخدرات وأماكن الانحلال الخلقي وكذلك ما لعبته وسائل الإعلام من دور في ترويح الكثير من الأفكار الغربية عن قيم وعادات وتقاليد المجتمع الغربي، في مقابل ضعف دور الأسرة وعدم قدرتها على متابعة ومراقبة أبنائها، ولهذا نجد الأطفال تتباين مشكلاتهم وأنماط سلوكهم باختلاف الأسر والأصول الاجتماعية التي ينحدرون منها وما تتصف به من صفات اجتماعية واقتصادية ودينية كما تختلف باختلاف أساليب التنشئة الاجتماعية المستخدمة في تربية الأبناء. (فيروز، 2005) تتعرض الأسرة لمجموعة من الصدمات والمشاكل التي تعتبر سببا في بروز ظاهرة الانحراف لدى أحد أفرادها من ضمن هذه المشاكل التذبذب في أساليب التنشئة بين القسوة التي ينعكس أثرها على نفسية الفرد تجعله مع مرور الوقت يتبنى تلك السلوكيات ويعتبرها جانب إيجابيا يثبت من خلالها شجاعته أمام الآخرين، فيدفعه ذلك إلى التمرد والعصيان داخل وسطه كأن يتشاجر مع من هم في سنه أو أصغر منه سواء أخواته أو أصدقائه، في حين يشمل الجانب الثاني أسلوب

الإهمال واللامبالاة والتمييز بين الأبناء فيغرس في نفوسهم الحقد والغيرة والكراهية فيصبحون بموجبها أعداء لبعضهم البعض ما ينعكس سلبا على البناء الأسري فغياب الحوار والأسلوب الديمقراطي المتن داخل الأسرة ينتج عنه إنتاج لسلوكات سيئة تتطور مع مرور الوقت لتنتج فردا منحرفا وحتى مجرما في أوقات معينة. كذلك تتداخل جوانب الأخرى لتصبح عاملا في ظهور أفراد منحرفين ومجرمين لعل من ضمنها: الخصومات العائلية التي تحدث بين أطراف الأسرة (أب/أم/أخ/أخت) حيث أن " الأسرة التي يسودها اختلاف بين الوالدين تترك أثر نفسي غير سليم على نمو الطفل لشعوره بما يوجد بين الوالدين من انعدام الحب والتعاطف ، وما تتضمنه من خلاف ، فالطفل عادة ما يحب والديه ويتخذهم قدوة ، ويعجب بكل منهما ويقلد بعض سلوكياتهم ، ويستمد من قيمتهما وعاداتهما ومعاييرهما ، فخلاف الوالدين يمثل للطفل صراعا نفسيا وقلقا وخوفا وانهييارا للقدوة. (إسماعيل، 1995) يعتبر التفكك الأسري مصدرا آخر في إنتاج فرد منحرف فالاضطرابات التي قد تعاني منها الأسرة بسبب الطلاق أو موت أحد الوالدين أو كلاهما أو هجر أب لأسرته ينتج عنها سلبيات ينعكس أثرها على الأبناء فيدفعهم ذلك إلى إتباع سبل أخرى يرون فيها السبيل لتخفيف من معاناتهم ، حيث يعتبر التفكك جانب آخر في بروز الانحراف " فالتفكك الأسري هو انهيار الوحدة الأسرية وانحلالها أو تمزق نسيج الأدوار الاجتماعية ، عندما يخفق فرد أو أكثر من أفرادها في القيام بالدور المناط به على نحو سليم ومناسب. وتتعدد جوانب التفكك الأسري كما في حالات الطلاق وتعدد الأزواج ، وغياب أو مرض أو وفاة أحد الوالدين أو كليهما ، فإذا فقد الطفل والديه بسبب الحالات السابقة الذكر ، فقد يتعرض إلى توترات نفسية واجتماعية ، نتيجة لتوتر العلاقات الاجتماعية الأسرية ، وضعف الإشراف العائلي والرقابة على سلوكات الأبناء ، مما قد يدفعهم للقيام ببعض التصرفات الخارجة عن القيم والضوابط المجتمعية ، وبالتالي التعرض أو الوقوع في خطر الانحراف. (فيروز ، 2005)

2- المدرسة:

"المدرسة هي المؤسسة الرسمية التي تقوم بوظيفة التربية الثقافية ، وتوفر الظروف المناسبة للنمو جسيما وعقليا وانفعاليا واجتماعيا ، ففيها تتم علاقات اجتماعية منها العلاقة بين المدرس و التلاميذ ، ويجب أن تقوم على الديمقراطية والتوجيه والإرشاد السليم والعلاقة بين التلاميذ بعضهم ببعض ويجب أن تقوم على أساس التعاون والفهم المتبادل. (مصباح، 2006) تشكل المدرسة إحدى مؤسسات الضبط الاجتماعي ، فهي ثاني مؤسسة بعد الأسرة ينتقل إليها الفرد ويتلقى منها المعارف والخبرات التي تؤهله للانتقال لوضع آخر يصبح بموجبه يشغل وظائف وأدوار حسب طبيعة التعليم الذي تلقاه ، كما " تلعب المدرسة دورا متميزا في حياة الحدث ، ليس فقط بوصفها قوة وقائية يمكن أن تحول بين الحدث والجنوح ، أو كقوة علاجية من الممكن أن تلعب دورا ناجحا في تقويمه إذا جنح ، ولكنها أيضا قد تكون سببا في خلق حالات الجنوح ، ولا غرابة في ذلك فهي البيئة الخارجية الأولى التي يصادفها الحدث بعيدا عن عائلته مجرد من الاطمئنان العاطفي الذي شب عليه داخل أسرته يلتقي فيها بصنوف غير محددة من الأطفال الذين نشئوا في بيئات عائلية متباينة ، يحملون نزعات وأهواء مختلفة لا تستبعد أن يكون بينهم الجانح أو من هو في طريقه إلى الجنوح ، كما يلتقي فيها بمن سيلعبون دورا كبيرا في توجيهه وبناء شخصيته بعد والديه ، وهم معلموه وأساتذته وهنا تلعب المخالطة والمحاكاة دورها البارز في تحديد معالم شخصيته. (سمية ، 2006) تصبح المدرسة من المصادر التي له إسهام في ظهور سلوكات سلبية من خلال ما تمارسه من تفرقة والتمييز بين التلاميذ بتفضيل أحدهما عن الآخر أو من خلال ممارسة العنف عليهم ما يكون لهذه الممارسات انعكاسات سلبية عليهم ودفعهم للتمرد وانتشار عنف بينهم من خلال (شجار ، كلام بذيء ،

اعتداء على الأستاذ، تحرش بالفتيات وغيرها من السلوكات الأخرى ذات الجانب السلبي)، نتيجة لضعف الرقابة والإرشاد في مقابل ذلك يسود المدرسة جو من اللامبالاة وتقريب بين التلاميذ (ذكور/إناث).

3- جماعة الرفاق:

ثالث مؤسسة يكون للفرد ارتباط بها هي جماعة الرفاق التي يعتبرها الفرد مجالاً يقتدي به ويلتزم بما تملبه عليه من أوامر وتشريعات ترى أنها مناسبة لوضعها داخل المجتمع، وقد تكون جماعة الرفاق مصدراً يقي الفرد من السلوكات السيئة أو قد تصبح مجالاً (أو فضاءاً) مهياً خصيصاً للجريمة والانحراف من خلال ما تغرسه في وعي الأفراد المنتسبين إليها من (أفكار ومضامين تجلب لها النفع عن طريق تسخير الفرد في تحقيق مقاصدها، كأن يلجأ الفرد للسرقة أو اعتداء على شخص آخر لأجل اعتراف تلك الجماعة بقدراته ومواهبه)، "فكما أن الأطفال ينمون في كنف الأسرة فإنهم في مرحلة عمرية لاحقة يجدون أنفسهم منسجمين في جماعات أخرى خارج الأسرة، تبدو بالنسبة لهم ذات أهمية ونعني بذلك الصحة، فالصحة وبحسب التعريفات المتداولة هي أكثر من شخصين يتميزون في مجموعة من الأذواق والأهواء والتوجهات، كما توجد بينهم علاقات محددة ومعروفة بالنسبة لبعضهم البعض حيث هناك: ميول واهتمامات مشتركة، تأثير متبادل وغايات نفسية واجتماعية متقاربة، وهذا ما حدده كل من (جان بياجيه ومرغريت ميد) في أن العلاقة لدى هذه الجماعة تكون أكثر ديمقراطية مما هي بين الأهل والأبناء، لأن كلمة (Peer Group) وهي التعبير المرادف للصحة تعني بالانجليزية (EQUAL)، وهكذا تغدو لصحة المجموعات المتقاربة عمداً والمتساوية في الميول. (مأمون، 2011) يجد الفرد (طفل أو الحدث، المراهق، الشاب)، في الجماعة متنافساً إما يكون سلبي أو إيجابي، فقد يتعذر على الفرد التكلم عن بعض المواضيع داخل أسرته لأنها سابقة لأوانها، ولأن ما يمنعه هو قيم السائدة داخل الأسرة والتي ترى في أن التكلم مثلاً في أمور خاصة بالعلاقات أو صداقة أمراً غير مقبول (طابو) أو مثلاً حديث في أمور الزواج الذي ترى فيها الأسرة أنها مواضيع لا يمكن البوح بها للصغار، لذلك يجد الفرد في الجماعة ذلك الفضاء الذي يسمح له بحرية الكلام وتعبير عن رغباته وطموحاته والمشاكل التي يعاني منها "فجماعة الأقران تعطي للطفل فرصة التعامل مع الأفراد متساوين ومتشابهين معه وبذلك نجد أنماطاً من العلاقات والتفاعلات المتساوية الأمر الذي لا تتيحها الأسرة والمدرسة لها يتميزان به من وجود الراشدين وما لديهم من سلطة وما بينهما من درجات متفاوتة من الرسمية والتشدد، بحيث يتيح ذلك للأطفال فرصاً لتوسيع أفاقهم الاجتماعية وإنما خبراتهم واهتماماتهم، فهي تمثل ميداناً تجرب فيه الأعضاء كل ما هو جديد ومستحدث دون خشية من سيطرة الكبار. (سوسن، 2009) تتيح جماعة الرفاق للفرد المنتسب إليها كامل الحرية، إلا أنها تختلف من جماعة إلى أخرى، إلا أن القواعد والمعايير التي تتبناها جماعة الرفاق تختلف كلية عن تلك الموجودة في مؤسسات التنشئة الأولية (كالأسرة والمدرسة)، لكن ما يهم هو كيف يكون للجماعة الرفاق (أو الصحة) دور في إقحام الفرد في تبني سلوك إجرامي؟ أو بصيغة أخرى كيف تصبح جماعة الرفاق من المصادر المنتجة للسلوك الإجرامي والانحرافي؟ يرى "أيدوين سوثرلاند Edwin Sutherland) صاحب نظرية الاختلاط التفاضلي أن: أ- السلوك الإجرامي غير موروث يكتسبه الإنسان بالتعلم. ب- يتعلم الشخص السلوك الإجرامي عن طريق الاتصال بالآخرين سواء بلغة التخاطب العادية أو عن طريق الإشارة أو التقليد. ج- تتم عملية التعلم بين الأشخاص على درجة متينة من الصلة الشخصية أو على درجة واضحة من الصداقة، فالعلاقة بين هؤلاء الأفراد تكون علاقة أولية مباشرة تختلف درجتها وفقاً لمدى تكررها ودوامها وعقدتها.

د- من ضمن ما يتعلمه الفرد من خلال انتمائه إلى جماعة منحرفة أساليب التخطيط والإعداد لارتكاب جريمة بالوسائل اللازمة والمناسبة لتنفيذها. يصبح الفرد مجرماً أو منحرفاً عندما تتغلب عليه الاتجاهات الدافعة للإجرام ويحدث ذلك لدى الفرد المتفاعل بعمق مع جماعة ينتمون إلى ثقافة مرجعية منحرفة.

ه- للبيئة التنشئية الاجتماعية دور فعال في اكتساب السلوك الإجرامي وفي تكوين الاتجاهات والميول الخاصة، فهناك بيئات اجتماعية تكسبه أفرادها السلوك الإجرامي. (سوسن، 2009) يتضح من طرح الذي وضعه سوثرلاند أن انتشار السلوك الإجرامي والانحرافي له علاقة وثيقة الصلة بعملية التقليد والمحاكاة وطبيعة الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، وبطبيعة الحال ففي حالة انتسب الفرد إلى جماعة منحرفة فإن نسبة قيامه بسلوك إجرامي (سرقة، قتل، اغتصاب) تكون كبيرة، فمن سمات تلك الجماعات أنها تتميز بتعاطي أفرادها للمخدرات وأنواع الكحول والأقراص المهلوسة، معظمهم ينحدرون من أوساط أسرية تعرف أوضاعاً معيشية مزرية زد على ذلك سوء التنشئة واستبداد الأب، كذلك انتماء هؤلاء الأفراد إلى أماكن تكثر فيها كل مظاهر الانحراف (أحياء فوضوية)، وبالتالي فالجماعة الرفاق إلى جانب كونها أحد مؤسسات التنشئة فهي أيضاً من المصادر التي تنتج ظاهرة الجريمة والانحراف، وهذا يرتبط بنمط الثقافة السائدة فيها والمحيط الذي تعيش فيه، حيث يصف الأستاذ الأمريكي هارفي زورباخ H.Zorbouch "الأحياء القذرة والفاصلة بأنها أزقة مظلمة، تشيع فيها الحرية التامة والفردية المطلقة، تتكون غالبية سكانها من مهاجرين منبوذين، يعملون في أعمال غير ماهرة تافهة، والحياة في هذه الأحياء صاخبة غير مستقرة ويشيع فيها العداوة والخوف والكرهية وهي في حالة هجرة دائمة. الضبط الاجتماعي معدوم، وتكون مثل هذه الأحياء موطناً صالحاً للمجرمين والمتشردين والمتسولين والمدمنين على الكحول والعقاقير المخدرة. أفراد هذه الأحياء لا يملكون الكثير، ولا يهتمون بشيء، حياتهم سلسلة من الفشل المتواصل، وهذا ما أضع كبريائهم وأفقدتهم الشعور بالمنزلة الاجتماعية في مجتمعهم، إن مثل هذه الأحياء تلد الجانحين والمجرمين باستمرار. (زينب، 2012)

4- وسائل الإعلام:

يتميز العصر الحديث باعتباره عصر "الإعلام ووسائله بأنواعه المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة، وبفضل هذه الوسائل أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة تمكن الإنسان من خلالها التعرف على حياة الشعوب والمجتمعات والحضارات البدائية والمتقدمة على حد سواء. لقد أسهمت هذه الوسائل وبفضل التطورات التكنولوجية في جميع المجالات من ضمنها مجال الإعلام في نقل وانتشار المعالم الثقافية وتبادل الأفكار والقيم والإيديولوجيات والمبادئ الاجتماعية بين الشعوب والأمم المختلفة والتي بدورها أثرت على نمط تفكير الإنسان ونوع الفعل والنشاط والسلوك الذي يمارسه في حياته اليومية العامة والخاصة وطريقة تعامله. (ياسين، 2005) شكل التطور التكنولوجي الذي تمثل في اكتشاف وسائل اتصال بأنواعها المختلفة مرحلة جديدة في عملية التغير الاجتماعي والثقافي فهذا التطور لم يقتصر على الأنساق الاجتماعية بل أيضاً شمل الثقافة وما تحمله من عناصر سواء المادية منها أو المعنوية، فالتطور في مجال الإعلام والاتصال سمح بتقليص المسافة بين الشعوب من حيث بروز وسيلة سمحت للفرد بإطلاع على ثقافة الآخر من حيث (العادات والتقاليد وقيم السائدة في مجتمعه)، وبذلك يصبح الإعلام من أهم المصادر التي عملت على تغيير ملامح الثقافة الإنسانية من خلال نقلها من طور كان يخيم عليه الثبات والسكون إلى طور آخر يتميز بالحركية والتغير في كل لحظة حيث أصبح كل جديد ينتج أو يكتشف إلا ونسمع عنه من خلال وسائل الاتصال عبر القنوات الفضائية من خلال شاشة التلفزيون أو من خلال الإذاعة أو من خلال الصحف والجرائد وعليه فالإعلام بوسائله المختلفة أصبح يشكل أهم عنصر سهل عملية الإطلاع على

أنماط من الثقافة الإنسانية. "يكاد يجمع خبراء اليوم بمختلف اهتماماتهم الاجتماعية على اعتبار لوسائل الإعلامية كافة في مدى فعاليتها بالتأثير وصيانة الرأي العام وهندسة السلوك الإنساني ، وذهب بعضهم إلى ما تحدته هذه الوسائل من ثورة في أمزجة البشر وعاداتهم وثقافتهم ، فالتلفزيون مثلا أطلق عليه الباحثون الأمريكيون لقب (الأب الروحي للأطفال) ويعنون بذلك أن الأطفال يتلقون تربيتهم على أيدي ثلوث تربوي يتمثل في الأب والأم والتلفزيون. هذا يعني أن التلفزيون وغيره من الوسائل الإلكترونية ليست أجهزة مكونة في زوايا المنزل بقدر ما هي نظام فكري وثقافي يمارس وظائف محددة ودور تنشئة بالغ الأهمية في تشكيل المفاهيم والتصورات. (مأمون، 2011) إن انتشار الواسع لوسائل الإعلام والاتصال جعل هذه الأخيرة تصنف كأحد المؤسسات التي لها دور في عملية التنشئة الاجتماعية والتي تظهر من خلال المضامين التي تنشرها عبر وسائلها وبرامجها المختلفة في شكل (حصص ثقافية، دينية، اجتماعية) تقوم على التوجيه والإرشاد لها تراه مناسب لأعمارهم ومستواهم التعليمي ، غير أن ليس كل ما تنشره وسائل الإعلام يكون مناسب للأفراد ، فهناك جهات معينة تنشر مضامين إعلامية تتسم بالسلب ويكون أثرها جد سيء على فئات معينة وبأخص الأطفال ، فقد تصبح هذه المؤسسة (أي الإعلام) أحد الأدوات لنشر السلوكيات السلبية تصبح بموجبها مجالاً لظهور الجريمة والانحراف. حيث " يعد الإعلام بدوره من المؤسسات الاجتماعية المهمة سواء في بناء شخصية سوية أو غير سوية أو بذرة من بذور المرض والانحرافات السلوكية بين أفراد المجتمع ، حيث يدرك المربون والمتخصصون في مجال التربية وبشكل جيد الآثار البناءة لوسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة ، كذلك آثارها المدمرة لبرامج الإعلام وخاصة الوسائل المرئية والبرامج الأخرى التي تبث في قنوات الإعلام سواء برامجها كانت محلية أو عالمية والتي تشكل غزوا ثقافياً تقتحم الفرد وفكره وميوله وثقافته واتجاهاته وقيمه وسلوكه. (ياسين ، 2005) إن إهمال وعدم مراقبة برامج الذي يشاهدها الأطفال يسهم في بروز سلوكيات تكون ذات طابع سلبي فالتقليد شخصية في عالم الافتراضي قد ينعكس سلبا على شخصية الأطفال ويزرع في نفوسهم أن ذلك النموذج هو أنسب لهم.

4-1- وسائل الإعلام وسلوك الإجرامي والانحرافي:

لهذه المؤسسات دورا واضح في ظهور الجريمة والانحراف نظرا لما تنشره من مضامين أصبحت تطل كل جوانب الحياة الاجتماعية والتي تم إدراجها في (حصص بأنواعها ، مسلسلات التي أصبحت بمختلف اللهجات والتي تبرز مثلا علاقات قبل الزواج ، قضايا الاغتصاب ، القتل ، كذلك الأفلام الغربية المشبعة بالعنف والرعب الذي تبين من خلاله كيف تتم عملية قتل أو سرقة الأموال ، كذلك أفلام الخليعة التي تبين ممارسات الجنسية المثلية (رجل للرجل وامرأة للمرأة وطفل مع امرأة ورجل كبير السن مع فتاة صغيرة وغيرها من النماذج ذات التوجه السلبي الذي أصبح يفتك بالمجتمعات والتي أضحت تعرفا نماذج مختلفة من الجرائم والسلوكيات الانحرافية خصوصا في الآونة الأخيرة التي ميزها تطور الهائل في كل مصادر التي تنشر مضامين الإعلامية بأعلى التقنيات. "يواجه علماء النفس والاجتماع مشكلات يصطلح على تسميتها (بالسلوك غير الطبيعي) أو ما يسميه الناس في لغتهم اليومية بظاهرة الإجرام والعنف وحوادث الاغتصاب وتقشي المخدرات وطقوس تعبدية غير مألوفة ، ويرأي هؤلاء العلماء أن مثل هذا السلوك يتأتى نتيجة افتقاد التوجه في حلقات التنشئة من الأسرة وصولا إلى الإعلام ووسائله ، التي أخذت- هذه الأخيرة – تختزل الإنسان في بعده الاستهلاكي بتضخيم الجانب اللذوي وتعزيز قيم السوق والانتهازية على قيم التعامل الإنساني الخلق ، عندما أخذت تثير فيه متع عديدة: متعة الأكل ، متعة الجنس ، متعة حب الظهور ، متعة الأنوثية ، متعة الرجولة ، متعة العنف ، متعة اللامبالاة ، متعة التماهي بجيملات الشاشة وأبطالها ولو اقتضى الأمر آلاف الدولارات وشيئا من الصحة. (مأمون ، 2011) ارتبط انتشار السلوكيات ذات طبيعة

السلبية في أوساط الاجتماعية بضعف التوجيه والإرشاد من طرف المساهمون في عملية التنشئة ما كان من نتائجه انتشار آفات وظواهر انحرافية أصبحت في نظر من يقومون بها من السلوكات الطبيعية. في دراسته الميدانية (نوري ياسين) يقول: أنه لغرض معرفة دور وسائل الإعلام في مجتمعنا في تجسيد أعمال الصراع والعنف ومدى تقبل بعض أفراد المجتمع له وتقليده من الأحداث، حاولنا معرفة آراء وحدات عينة الدراسة حول ذلك الدور، فقد ذكر (98) مبحث من مجموع (300) بنسبة 33% بأن وسائل الإعلام كثيرا ما تجسد للأحداث أنواع الصراعات والعنف الأمر الذي يجعلهم يقلدون الكبار في ذلك وأشار (138) مبحث من (300) بنسبة 46% إلى أن وسائل الإعلام إلى حد ما تلعب هذا الدور، أما الذين نفوا وجود هذا الدور لوسائل الإعلام فكان عددهم (64) مبحث من المجموع الكلي لوحدات العينة وكانت نسبتهم 21% فقط. نستنتج من التحليل الإحصائي بأن وسائل الإعلام عن طريق برامج قنواتها المختلفة يمكن أن تلعب دورا سلبيا يتمثل في تجسيد أنواع الصراعات وأعمال العنف بين الكبار للأحداث ومحاولة تقليد أعمال وسلوك الكبار.

(ياسين، 2005) وفي ذلك تأكيد على أن انتشار الواسع لأنواع الجرائم يرتبط كذلك بدور الذي تلعبه وسائل الإعلام بكل أنواعها وبأخص المرئية المسموعة، وهنا يتم تأكيد على مؤشر آخر يتمثل في أن الدلالات والمضامين الإعلامية لها علاقة وثيقة الصلة بالجريمة والانحراف. "إن معدلات الجريمة في المجتمع ترتفع في ظل اضطراب السلوك، ولكن اضطراب السلوك لا يكون بسبب وسائل الإعلام بل يرجع إلى أسباب أخرى منها تلك التنشئة الأسرية والمجتمعية وضعف الظروف والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحيطة بالفرد وضعف القدرات البيولوجية والنفسية عند الفرد كعرضه مثلا إلى الأمراض جسدية والنفسية أو إصابته بالأمراض الاجتماعية الناجمة عن اعتلال المؤثرات والقوى المسيطرة على الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد، ومهما يكن السبب في اضطراب السلوك فإنه يقود إلى ارتفاع معدلات الجريمة بدليل أن إصابة أو تعرض الفرد إلى الإحباط في جانب من جوانب حياته كالإحباط الاقتصادي أو السياسي أو التربوي أو الرومانيكي يقوده إلى العدوان. (ناهدة، 1988) إن اضطراب السلوك الفرد له علاقة بالوضع الذي يعيشه والقوى المؤثرة فيه ولا نستبعد دور وسائل الإعلام التي تعتبر مجال للهروب من ما يعانيه، إلا أن ذلك لا يخفف من وطأة تلك اضطرابات بل يزيدا ويصبح ذلك الفرد أكثر ميلا للعدوان من ذي قبل لأن تلقيه للمضامين التي تنشر ثقافة الانتقام والتأثر وطرق المتبعة في ذلك تحفزه على قيام بتلك السلوكات، وبالتالي يصبح الإعلام وسيلة للإشغال فتيل تلك المكبوتات لدى الفرد المضطرب. "أجري عدد هائل من الدراسات والبحوث لتقييم آثار البرامج التلفازية. وعني أكثر هذه البحوث بآثار مشاهد التلفزيون على الأطفال وانعكاسات ذلك على التنشئة الاجتماعية في المراحل الأولى من العمر. وتدور هذه الدراسات بصورة عامة حول محورين أساسيين هما آثار التلفاز على مستوى الجريمة والعنف، وطبيعة التغطية الإخبارية ولا شك في أن تواتر العنف في برامج التلفاز المنتجة في الغرب قد أصبح مدعاة للقلق في جميع الأوساط الاجتماعية في العالم. (أنتوني، 2005) ما زاد من وتيرة انتشار الظواهر الانحرافية كالعنف مثلا هو طبيعة المضامين التي أصبحت تنشرها وسائل الإعلام بجودة عالية والتي أضحت تهدد أمن المجتمعات، حيث "اكتشف الباحثون أن 80% من مجمل البرامج تتضمن مستويات متفاوتة من العنف والجريمة وبعدها تقرب من 08 حوادث كل ساعة. وتعلو هذه النسب في برامج الأطفال، رغم انخفاض حالات القتل والوفاة فيها بل إن أعلى مستويات العنف تتمثل في مسلسلات الكرتون الموجهة للأطفال، أما أثر هذه البرامج فعلى الجمهور عموما، وعلى الأطفال بصورة خاصة. وتشير 67 دراسة أجريت بين عامي 1956 و1976 إلى وجود رابطة قوية واضحة في 75% من الحالات بين مستوى العنف في هذه البرامج من جهة وبروز النزعة

العدوانية ، بين الأطفال من جهة أخرى ، وفي 20% من هذه الحالات لم يجد الباحثون مثل هذا الترابط بصورة واضحة ، بينما اتضح في 3% منها أن مشاهدة برامج العنف تقلل من النزعة العدوانية عند الأطفال. وترى دراسة أخرى أن كثيرا من البحوث لا تأخذ بالاعتبار الطبيعة المعقدة للعمليات العقلية لدى الأطفال. (ياسين ، 2005) حسب هذه الإحصائيات فإن الآثار وسيلة الإعلامية خاصة المرئية تزيد من إمكانية إقبال الأفراد على تبني العنف كطريقة لتحقيق حاجاتهم فلم يقتصر نشر ثقافة العنف لدى كبار بل أصبح منتشر أكثر في برامج المخصصة للأطفال.

- في دراسته الميدانية (لنوري ياسين هرزاني) في عنصر المتعلق (بالدور العادات والتقاليد التي يكتسبها الفرد من وسائل الإعلام في ارتقاء الجريمة والانحراف) ومن خلال جدول الآتي:

| دور العادات السيئة التي يكتسبها الأفراد من وسائل الإعلام في ارتقاء معدلات الجريمة والانحراف. | | |
|--|-------|---------|
| النسبة % | العدد | |
| 81% | 242 | نعم |
| 14% | 42 | لا |
| 05% | 16 | أحيانا |
| 100% | 300 | المجموع |

يرى الباحث أن الكثير من البرامج والأفكار والأفلام التي تبثها وتنشرها وسائل الإعلام على أفراد المجتمع هي ليست أفكار نابذة من واقع مجتمعا ، بل هي أفكار مستوردة تنتقل إلينا عبر وسائل الإعلام الحديثة والتي تنقل معه الكثير من عادات وتقاليد تلك المجتمعات والتي قد تكون بعضها عادات سيئة لا تتناسب مع ما يحملها المجتمع مما يؤدي ببعض الأفراد خاصة الذين لديهم الاستعداد على قبولها والعمل بها ووقوعهم في انحرافات مختلفة من جراء استعمالها ، ولأجل معرفة وجهات نظر وحدات عينة الدراسة حول مدى تأثير الممارسات والعادات السيئة التي يكتسبها الأفراد من وسائل الإعلام على الانحرافات السلوكية والجرائم فقد أشار (242) مبحوثا من مجموع (300) بنسبة 81% بأن العادات والممارسات السلوكية السيئة التي يتعلمها الأفراد من وسائل الإعلام هي سبب من أسباب الانحراف والجريمة ، بينما (42) مبحوثا من المجموع الكلي لوحدة عينة الدراسة بنسبة 14% أشاروا بأنه لا توجد علاقة بين تلك العادات والممارسات السلوكية التي يتعلمها الأفراد من وسائل الإعلام والانحراف والجريمة ، أما الذين ذكروا بأن تلك العادات السيئة التي يكتسبها الفرد من وسائل الإعلام أحيانا تلعب الدور في الانحراف والجريمة فكان عددهم (16) مبحوثا من مجموع (300) وبنسبة 5%. (ياسين ، 2005) من كل ما تم طرحه نستنتج أن لوسائل الإعلام دور واضح المعالم في نشر بذور الجريمة والانحراف من خلال ما تبثه وتنقله من مضامين تشمل (حصى وأفلام حول الجريمة والانحراف ، أفلام الخليعة ، أفلام كرتون مشبعة بالعنف وغيرها من الفيديوهات والصور ذات الجوانب السيئة التي لا تتطابق وقيم السائدة في المجتمع) ، ومنه يمكن القول أن وسائل الإعلام وبأخص منها المرئية والمسموعة تعتبر إحدى الوسائل التي لها صلة وثيقة بالجرائم التي أصبحت معظم المجتمعات تعرف انتشار لها بين مختلف فئاتها.

5- مؤسسات الدينية:

" لقد أولى علماء الاجتماع أهمية قصوى للدور الذي تلعبه المؤسسات الدينية في التنشئة الاجتماعية فيما تركه من مؤثرات على حياة الناس ، في السابق كانت العائلة تتولى أمور أفرادها لما يتعلق باحتياجاتهم الروحية و الاجتماعية ، إلا أن اليوم بات هناك مؤسسات متخصصة لمن يرغب بتنشئة أبنائه على تعاليم دينه أو في نشاطات رياضية عبر أندية خاصة بالألعاب المتعددة ، أو في دورات ثقافية مع معاهد التدريب المتخصصة أو في جميعها معا عبر المخيمات الكشفية. (مأمون ، 2011) يشكل الدين أحد المقومات التي يقوم عليها المجتمع فهو أحد السبل والمصادر التي يتم بها تنظيم الأفراد في الوسط الاجتماعي من خلال تحديد ما هو جائز وما هو محرم من سلوكات وتصرفات سواء كانت تمارس في الخفاء أو العلن فوظيفة الدين في أي مجتمع هي تحقيق الاستقرار والتضامن بين أفراد المجتمع عن طريق تكريس مبدأ الوحدة والتماسك والتي تختلف دلالاتها من مجتمع للآخر حسب نوع الديانة السائدة في ذلك المجتمع. "إن للجانب الديني الأثر الفاعل في تدعيم الأمن الاجتماعي داخل المجتمع ومحاربة الظواهر الانحرافية التي قد تطرأ على نفوس الناس وعلاجها من أجل الوقاية منها. ودور الدين يفوق دور أية مؤسسة تربوية وقانونية كونه يخاطب الضمير الإنساني الذي هو مركز الثقل في توازن الطباع البشرية وتربيتها على حب الخير والحق والجمال ، في حين تعجز الإبداعات الإنسانية بعلمومها وأنظمتها وفلسفتها أن تنفذ إلى الضمير الإنساني ويقتصر دورها فقط في التحكم بالحياة الظاهرة للإنسان فتسن له الطريق ، وتراقب سيره وتردعه بالعقوبة الشديدة إذا حاد عنه. وأشار بعض علماء الإجرام إلى أهمية الدين في وقاية المجتمع من السلوك الإجرامي وفي هذا الصدد يرى العالم (دي بيتس Depets) أن ضعف الوازع الديني هو العامل الرئيسي المؤدي إلى هذه الزيادة المفزعة في الإجرام. (عبد الله ، 2011)

يرى كثير من الباحثين والدارسين أن هناك جملة من الأسباب والعوامل متضاربة تؤدي إلى الانحراف ، أو الخروج عن خط السير أو المنهج الصحيح ، أي تؤدي إلى الجريمة ومن أهمها على الإطلاق ضعف الوازع الديني ، الجهل وتراجع دور المؤسسات الدينية ، منها تراجع دور المسجد ، لذلك كان دوره مهما في حماية أفراد المجتمع الإسلامي من الانحراف والجريمة. المسجد الذي يمد الفرد بطاقة ومناعة من الانحراف والجريمة ، وليس الذي يقدم الدين على أساس أنه جملة من الواجبات ومحدد فرائض وخطوط حمراء وعقوبات. فالانحراف والجريمة هي فعل محظورات بالشرع زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير ، والمحظورات تشمل ارتكاب ما نهى عنه الشارع أو أمر باجتنابه ، أو ترك ما أمر به الشرع أمر بوجوب ، فالجريمة إذا نوع من المعاصي نهى الشرع عن فعلها ورتب على فاعليها عقوبة دنيوية. (مُجَّد ، دون سنة) حسب بعض الباحثين فإن انتشار الآفات الاجتماعية أو ما يصطلح عليه بالمرض الاجتماعي يرتبط بضعف الوازع الديني وعدم امتثال الأفراد لقواعد ومعايير الاجتماعية ، فغياب وضعف المؤسسات الدينية في تأدية واجباتها(دورها) بشكل منتظم من شأنه أن يدفع الأفراد ضعيفي الإيمان إلى القيام بأعمال ذات طابع سلبي كعنف بأشكاله ، سرقة ، الزنا ، الغش ، كل هذا يرتبط بغياب الدين كعامل ضابط لسلوكات الأفراد ، فإميل دركهايم في دراسته حول الانتحار يرجع أسبابه إلى ضعف التدين وقلته ، فالدين هو عامل تحقيق لتضامن والوحدة حسب ما أكده الباحث ، وغيابه يدفع الفرد إلى العزلة واضطراب ما يزيد من احتمالية إقدامه على الانتحار. لكن السؤال المطروح هل تشكل مؤسسات الدينية عاملا في إنتاج الجريمة والانحراف داخل المجتمع؟

قد تصبح المؤسسات الدينية أحد الآليات المساعدة في إنتاج السلوك الإجرامي لدى الفرد نتيجة لما تنشره من أفكار وتوجهات التي إن ابتعدت عن المنهج الصحيح تصبح مصنفة ضمن ما يعرف بالظاهرة(التعصب والتطرف

الديني) الذي أضحت تعرفه جل المجتمعات ومنها المجتمع الجزائري. إن التغيرات التي مست المجتمعات عملت على تغيير عدة مصادر لعل في طليعتها الدين حيث أصبح العالم اليوم يشهد كثير من الطوائف الدينية كل حسب ما يعتقد ويعتبره الأنسب للأفراد فمثلا في المجتمعات العربية نجد الطوائف السنية والشيعية ، وكل منها لها توجهاتها ، والمجتمعات الغربية هي الأخرى عرفت عدة طوائف منها بروتستانت وكاثوليك وأرثوذكس ضمن الديانة المسيحية واليهود ضمن الديانة اليهودية ، هذه الطوائف هي الأخرى شهدت انقسامات وتعدد أدت مع مرور الوقت إلى ظهور نزاعات وصراعات تحت مسمى العرق والاثنية ، وخير دليل على ذلك ما شهدته الجزائر في فترة الثمانينيات والتسعينيات التي خلفت خسائر بشرية سببها الحركات السلفية التي أنتجت (الإرهاب) تحت مسمى إصلاح الديني. وبالتالي وظف الدين هنا كوسيلة لقمع واستبداد وظلم بدون وجه حق.

ملخص:

ما يمكن قوله هو أن ظاهرة الجريمة والانحراف أضحت من بين الظواهر التي لها أثر سلبي على مختلف الفئات داخل الوسط الاجتماعي وذلك لعدة أسباب منها ضعف مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي أصبحت من عوامل التي تنتج السلوكات الإجرامية والانحرافية بدل من أن تضع حد لها ، فالتغير الذي شهده العالم في مختلف المجالات كانت له آثار سلبية على أنساق المجتمع من ضمنها المؤسسات المساهمة في عملية التنشئة ، " فعندما تكون عمليات التنشئة الاجتماعية رديئة ومخرجة لسلوك الفرد ومضرة بقيمه وعاداته وتقاليده لأنها لا تعرف ما تزرعه من قيم ومفاهيم في شخصية الحدث ولا تعرف الأضرار الناجمة عن إهمالها للحدث وعدم توقيها من المثالب التي يمكن أن يتعرض لها ، مع عدم توفير المستلزمات الأساسية التي يحتاجها في حياته الخاصة والعامة فإن الحدث لا ينشأ النشأة المطلوبة التي تمكنه من الالتزام بالسلوك الإيجابي الذي يبعده عن الشر والزلل والانحراف (الحسن ، 2008) وفي ذلك تأكيد على أن ضعف المؤسسة التنشئية في أداء واجباتها أو أدوارها في المراحل الحساسة من عمر الفرد ، فإن ذلك يساهم في انحرافه عن السلوك الصحيح ، فعندما تعاني الجماعات المرجعية كالأُسرة وجماعة الرفاق ووسائل الإعلام والمدرسة والمجتمع المحلي من إشكالات وعقد وتناقضات واحباطات فإن الاضطرابات والمعاناة التي تواجه هذه الجماعات تعرض الفرد الذي ينتمي إليها ويتفاعل معها إلى شتى الأمراض الاجتماعية التي تسيء إلى سلوكه وعلاقاته مع الغير وتؤدي إلى ضعف تكييفه للمجتمع الذي يعيش فيه ويتفاعل معه. (الحسن ، 2008) وكإجابة عن التساؤلات المطروحة يمكن القول أن ظهور الجريمة وانتشارها في المجتمعات يرتبط بغياب الوعي وضعف عملية التنشئة الاجتماعية بسبب إهمالها من طرف القائمين عليها ما سمح بظهور السلوكات الانحرافية كالجريمة مثلا ، كما يرتبط ظهورها أيضا بضعف الوعي والوازع الديني وطبيعة الثقافة التي تسود المجتمع التي تعتبر بالحديث مثلا عن هذه الجرائم يعتبر طابو لا يجب الحديث عنه كاعتداء على الأطفال القصر من قبل البالغين فبدلا من أن تقدم الأسر التي تعرض أبنائها إلى هذه الاعتداءات شكوى وتبليغ عن الفاعلين تتجاهل ذلك وتكتمه حتى لا ينتشر خبر في الأوساط وتتعرض للنقد والسخرية متناسية في ذلك أن أثر بالغ الذي يمس الطفل المعتدى عليه يكون أكبر ، وعليه فالضعف المؤسسات وتجاهل القانون لهذه الجرائم وعدم تطبيقه أكبر العقوبات على المعتدين هو سبب أساسي في إنتاج ظاهرة الجريمة والانحراف بصور شتى وخير دليل على ذلك ما يشهده مجتمعنا في الآونة الأخير من أنماط للجرائم وهتك للأعراض بدون وجه حق ، إذا الجريمة والانحراف لها صلة وثيقة بالمؤسسات التنشئة الاجتماعية.

قائمة المراجع:

- 1- الحسن إحسان مُحمد (2008). علم الاجتماع الطبي- دراسة تحليلية في طب المجتمع. عمان: دار وائل للنشر ، ط1.
- 2- إسماعيل ، السيد أحمد (1995). مشكلات الطفل السلوكية وأسلوب معاملة الوالدين. مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- 3- الساعاتي ، سامية حسن (2008). علم الاجتماع الجنائي. القاهرة: دار الفكر العربي.
- 4- السمري ، عدلي محمود (2009). علم الاجتماع الجنائي. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط1.
- 5- العتيبي ، هند خالد. (دون سنة). بعض محاضرات علم الاجتماع الانحراف.
- 6- الهلي ، مصباح. (2006). المعتقدات الخرافية الشائعة في تنشئة الأبناء وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية والاجتماعية. مذكرة الماجستير ، جامعة ورقلة- الجزائر.
- 7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- رئاسة الجمهورية ، قانون العقوبات ، 2015.
- 8- بوالمان ، نجيب (2008). الجريمة والمسألة السوسولوجية- دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية. أطروحة دكتوراه ، جامعة قسنطينة- الجزائر.
- 9- حميدة ، زينب (2012). أثر الحي السكني في جنوح الأحداث. مجلة الآفاق ، العدد 06.
- 10- ربيع ، مُحمد شحاتة وآخرون. (1996). علم النفس الجنائي. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- 11- رحمانية ، سعيدة (2013). الأمراض الاجتماعية وأثرها على البناء الأسري ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة بسكرة ، العدد 04.
- 12- سوسن ، بوزبرة (2009) ، علاقة مراكز إعادة التربية بالعود لدى الأحداث المنحرفين ، مذكرة الماجستير ، جامعة الجزائر.
- 13- سمية ، حومر (2006). أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث ، مذكرة الماجستير ، جامعة قسنطينة- الجزائر.
- 20- طرييه ، مأمون (2011). علم الاجتماع في الحياة اليومية- دراسة سوسولوجية معاصرة لوقائع المعاشة. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1.
- 21- عبد الكريم ، ناهدة (1988). الاضطرابات الأسرية وآثارها الاجتماعية. مجلة الإمارات. الإمارات ، العدد 212.
- 22- عبد الله نوري ، سعدون (2011). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة. مجلة جامعة الأنبار. العراق: العدد (01) 01.
- 23- غيدنز ، أنتوني (2005). علم الاجتماع ، ترجمة فايز الصياغ. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط4.
- 24- فيروز ، زرارقة (2005). الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق ، مذكرة دكتوراه- تخصص علم الاجتماع والتنمية ، جامعة قسنطينة- الجزائر.
- 25- مُحمد ، بن حليمة (دون سنة). دور المؤسسات الدينية في تأطير السلوك الاجتماعي- مؤسسة المسجد أنموذجا ، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات.
- 26- هرزاني ، نوري ياسين (2005). الإعلام والجريمة. كوردستان: مطبعة جامعة صلاح الدين.